

المملكة المغربية
ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⵎⴻⵔ



رئيس الحكومة
ⴰⵎⴳⴷⴰⵢ ⵏ ⵍⵎⴰⵎⴻⵔ

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة
(المادة 100 من الدستور)

مجلس المستشارين

الثلاثاء 13 ربيع الثاني 1441 (10 دجنبر 2019)

جواب رئيس الحكومة
الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري الثاني

"سياسة الحكومة لمواجهة التغيرات المناخية

والكوارث الطبيعية"

3	مقدمة
4	المحور الأول: اعتماد مقارنة استشرافية ووقائية لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية وتدير المخاطر الناجمة عنها
5	أولاً- التدابير المرتبطة بالمناخ
5	1. البلاغ الوطني الرابع للمناخ والتقارير المحين الثالث المتعلق بالتخفيف
5	2. المخطط الوطني والمخططات الجهوية للمناخ
6	3. المساهمة المحددة وطنيا
6	4. المخطط الوطني للتكيف
7	5. دعم إطار الحكامة
7	ثانيا- التدابير المرتبطة بدعم التحول الطاقى
7	1. تعزيز اللجوء إلى الطاقات المتجددة
8	2. الاندماج الجهوي للأسواق والشبكات الكهربائية
9	3. تسريع تنزيل مخطط النجاعة الطاقية
9	ثالثا- التدابير المرتبطة بتدير الطلب على الماء
9	1. تدير الطلب على الماء بشكل عام
10	2. مساعدة القطاع الفلاحي على تدير الطلب على الماء
11	رابعا- تدابير خاصة بالوقاية من الفيضانات
12	خامسا- تطوير الأرصاد الجوية الوطنية
13	سادسا- إنجاز شرائط قابلية التعمير
13	سابعا- مشروع الاستراتيجية الوطنية لإدارة المخاطر الطبيعية
16	المحور الثاني: الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة آثار بعض الكوارث الطبيعية
16	أولاً- دور الصناديق الموجهة لمحاربة آثار الكوارث الطبيعية
16	1. الصندوق الوطني لمكافحة آثار الكوارث الطبيعية
16	2. صندوق الآفات الطبيعية
17	3. صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية
18	ثانيا- التدابير العملية الخاصة بمواجهة آثار بعض الكوارث الطبيعية
18	1. تقوية جهاز الوقاية المدنية
18	2. دعم التدخلات في مجال إصلاح آثار الفيضانات
19	3. تدير المخاطر الناجمة عن الجفاف
19	4. رابعا- تدير المخاطر الناجمة عن الزلازل
20	خاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

مقدمة

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة الهامة في موضوع "سياسة الحكومة لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية". ومعلوم أن بلدنا، بالنظر لموقعه الجغرافي ومواصفاته الطبيعية والجيولوجية، يعد من بين البلدان المعرضة للكوارث الطبيعية.

ولا يخفى عليكم أن تأثير التغيرات المناخية خلال السنوات الأخيرة زاد من حدة هذه الظواهر الطبيعية التي أصبحت مدعاة للقلق بعد أن كانت تكتسي صبغة استثنائية، مما يتطلب جهودا مضاعفة لمواجهتها والحد من تأثيراتها السلبية على حياة البشر وعلى جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولقد أحدث زلزال الحسيمة سنة 2004، والفيضانات في طنجة (2008) والغرب (2009) والفيضانات التي اجتاحت العديدة من بعض المناطق الجنوبية مؤخرا، خسائر في الأرواح والممتلكات، كما أبانت عن بعض مكامن الهشاشة في البنى التحتية، مما تطلب التدخل لمعالجة هذه التداعيات، وكذا التفكير في العمل الوقائي والاستباقي لتفادي التداعيات السلبية لهذه الكوارث الطبيعية.

ووعيا منها بهذه المخاطر، وتأثيراتها السلبية على شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فقد عملت الحكومة على اتخاذ العديد من الإجراءات من أجل الحد أو التخفيف من مخاطر الكوارث الطبيعية، وذلك باعتماد مجموعة من المقاربات الاحترازية، وكذا الإجراءات المواكبة في إطار تدبير المخاطر الناجمة عن هذه الكوارث، كما أحدثت العديد من الصناديق، وسنت العديد من القوانين المرتبطة بهذا المجال.

وتواصل الحكومة تنفيذ السياسة المناخية التي تعتمد على عدة مخططات واستراتيجيات وبرامج قطاعية نذكر منها:

- ✓ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛
- ✓ الاستراتيجية الوطنية للمياه؛
- ✓ مخطط المغرب الأخضر؛
- ✓ البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري؛
- ✓ البرنامج الوطني للحماية من الفيضانات؛
- ✓ البرنامج الوطني للصرف الصحي؛
- ✓ البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية؛
- ✓ برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر؛
- ✓ المخطط الوطني لإدارة مستجمعات المياه؛
- ✓ الاستراتيجية الوطنية لتطوير وتنمية الواحات.

وجوابا على أسئلتكم، سأطرق لموضوع السياسة الحكومية لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، من خلال المحورين التاليين:

- المحور الأول: اعتماد مقارنة استشرافية ووقائية لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية وتدبير المخاطر الناجمة عنها؛
- المحور الثاني: الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة آثار بعض الكوارث الطبيعية.

المحور الأول: اعتماد مقارنة استشرافية ووقائية لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية وتدبير المخاطر الناجمة عنها

تعد ظاهرة الاحتباس الحراري أهم التحديات البيئية التي تعيشها الكرة الأرضية في عصرنا الحالي. وبالرغم من كون المغرب يساهم بنسبة منخفضة في انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية مقارنة بالدول الصناعية، إلا أنه وبالنظر إلى موقعه الجغرافي وتنوع نظمه الإيكولوجية، يظل من أكثر الدول تأثرا بآثار الاحتباس الحراري.

ومن منطلق التزامه الدائم بقضايا التنمية المستدامة، فقد احتضن المغرب الدورة 22 لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ "COP 22" بمراكش سنة 2016، كما شارك بشكل متميز في الدورات 23 و24، ويشارك بنفس الفعالية في الدورة 25 المنعقدة بمدينة حاليا.

ومن أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية الوطنية ومحااربة آثار التغير المناخي، التزم المغرب طوعاً بمكافحة الاحترار العالمي وتنفيذ إجراءات التكيف والتخفيف كجزء من نهج متكامل وتشاركي ومسؤول، حيث توجت الجهود المبذولة سنة 2014 بتنفيذ سياسة حكومية لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- وضع نهج هيكلي ومتكامل ودينامي واستباقي؛
- توحيد التدابير المخطط لها أو المنفذة في سياق المبادرات الاستراتيجية القطاعية؛
- تعبئة جميع الجهات الفاعلة لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري؛
- تمويل التعبئة في سياق تمويل المناخ؛
- تعزيز قدرات الفاعلين.

وقد اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير الاستشرافية والوقائية لمواجهة التغيرات المناخية، من أهمها ما يلي:

أولاً- التدابير المرتبطة بالمناخ

1. البلاغ الوطني الرابع للمناخ والتقرير المحين الثالث المتعلق بالتخفيف

تتضمن البلاغات الوطنية للمناخ تقييماً بخصوص الهشاشة المجالية والقطاعية وجرى انبعاث الغازات الدفيئة وتدابير التخفيف والتأقلم، بالإضافة إلى تحديد الحاجيات المرتبطة بتقوية القدرات والتمويل والتكنولوجيات النظيفة. وابتداء من سنة 2001، أنجز المغرب ثلاث بلاغات وطنية حول تغير المناخ، وهو الآن بصدد مواصلة إنجاز البلاغ الوطني الرابع. كما أنجز تقريرين محينين بخصوص التخفيف، وهو الآن بصدد إعداد التقرير المحين الثالث.

2. المخطط الوطني والمخططات الجهوية للمناخ

في إطار تعزيز المسلسل التنموي منخفض الكربون والمقاوم لتغير المناخ، أنجز المغرب سنة 2019 مخططة الوطني للمناخ، والذي يتضمن المحاور التالية:

- تعزيز قدرة المناطق على التكيف؛
- تسريع الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون؛
- تنزيل السياسات الوطنية المتعلقة بالمناخ على مستوى المجالات الترابية؛
- الابتكار ورفع مستوى الوعي للاستجابة لتحديات مكافحة التغير المناخي؛

▪ تعزيز الحكامة وتعبئة التمويل لمكافحة التغير المناخي.

كما تم الشروع في تعميم إعداد المخططات الجهوية للمناخ بمختلف جهات المملكة، والتي تشكل إطارًا لانخراط والتزام كافة الفاعلين على المستوى الترابي لمواجهة تحدي تغير المناخ. كما تشكل فرصة لتحسين المعارف بخصوص الهشاشة وآثار تغير المناخ على السكان والموارد الطبيعية والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للجهة، وتحديد احتياجات السكان، وتطوير مشاريع مندمجة للتكيف والتخفيف بالجهة، بما في ذلك المشاريع النموذجية، بالإضافة إلى وضع مؤشرات دقيقة للرصد والتقييم.

وتتضمن هذه المخططات عدة تدابير مصاحبة متعلقة بالحكامة وأعمال التواصل والتوعية وبناء قدرات الفاعلين الإقليميين والمحليين في مجال مكافحة التغيرات المناخية والولوج للموارد المالية المتعلقة بالمناخ.

3. المساهمة المحددة وطنيا

قدمت المملكة المغربية مساهمتها المحددة وطنيا إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في شتنبر 2016 والتي تعتبر من بين المساهمات الأكثر طموحا، حيث احتل المغرب المرتبة الثانية حسب مؤشر النجاعة المناخية. وفي إطار هذه المساهمة وضع المغرب هدفا للحد من انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة 42 % بحلول عام 2030، منها 25% قابلة للتطبيق شريطة التوفر على تمويل دولي، و 17 % قابلة للتطبيق عبر الجهود الوطنية.

وتتمثل هذه المساهمة فعليا في رزنامة مشاريع وبرامج تخص مختلف القطاعات، وتستند أساسا على قطاع الطاقة الذي يمثل القطاع الأكثر إنتاجا للانبعاثات من خلال اعتماد برامج تطوير الطاقات المتجددة واستراتيجية النجاعة الطاقية. وهذه الجهودات كلها تصب نحو التحويل الفعلي إلى الطاقة النظيفة والتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري.

4. المخطط الوطني للتكيف

شرعت بلادنا في وضع وتنفيذ المخطط الوطني للتكيف، الذي يروم تحقيق الأهداف

التالية:

- ملائمة الأولويات الوطنية مع الالتزامات الدولية في مجال التغير المناخي؛
- تعزيز القدرة على التكيف مع الأولويات القطاعية وخصوصيات المجالات الترابية؛
- زيادة الدعم السياسي الوطني للتكيف؛
- تعبئة الدعم التقني والمالي للتكيف.

5. دعم إطار الحكامة

ينصب العمل على دعم إطار للحكامة، من خلال:

- تقوية إطار الحكامة وخصوصا الجانب التنظيمي والمؤسسي للسياسة المناخية في مكافحة تغير المناخ من خلال وضع مشروع مرسوم بإنشاء اللجنة الوطنية لتغير المناخ؛
- العمل على تعزيز إدماج التغيرات المناخية في البرامج القطاعية وطنيا ومحليا، وكذا انسجام مختلف الاستراتيجيات في إطار التنمية المستدامة؛
- تقوية مثالية القطاع العمومي كرافعة لتطبيق السياسة الوطنية لتغير المناخ والتنمية المستدامة، عن طريق القيام بإجراءات نموذجية (تدوير وتثمين النفايات، ترشيد استعمال المياه والطاقة وتشجيع النقل المستدام).

وبالموازاة مع كل هذه الجهود، يتم القيام بعدة أنشطة خاصة بالتحسيس والتوعية البيئية تهم كل الفاعلين في مجال البيئة بهدف تحسيسهم بأهمية المحافظة على البيئة والانخراط الإيجابي والمسؤول في مسلسل التنمية المستدامة، أخذا بعين الاعتبار المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية، وذلك عبر عدة أنشطة كالقوافل البيئية والأيام الدراسية والورشات والأكشاك البيئية وغيرها.

ثانيا- التدابير المرتبطة بدعم التحول الطاقى

1. تعزيز اللجوء إلى الطاقات المتجددة

يعتبر قطاع الطاقة المسؤول عن حوالي ثلثي انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري على المستوى العالمي. وبالتالي لا يمكن أن يواصل الاستهلاك الطاقى العالمي نفس التركيبة التي لا زالت تعرف هيمنة الطاقات الأحفورية.

وقد اعتمدت بلادنا، تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، استراتيجية طاقية تأخذ بعين الاعتبار تحديات وإمكانيات المملكة، وترتكز بالأساس على الرفع القوي للطاقات المتجددة، وتطوير النجاعة الطاقية وتعزيز الاندماج الجهوي.

وفي هذا الإطار، ترأس جلالته الملك جلسة عمل في فاتح نونبر 2018، وأعطى جلالته خلالها تعليماته السامية من أجل رفع الطموحات المسطرة مبدئيا في مجال الطاقات المتجددة، في أفق تجاوز الهدف الحالي المحدد في 52% من المزيج الكهربائي الوطني في أفق 2030، كما أعطى جلالته توجيهاته السامية قصد تكثيف وتشجيع قوة تحول الإدارة العمومية إلى نموذج يحتذى به، من

خلال اللجوء قدر الإمكان إلى استعمال الطاقات المتجددة، ومن ثم الرفع من مستوى النجاعة الطاقية وتسجيل اقتصاد نوعي.

وتعمل الحكومة، على تفعيل البرامج والإصلاحات المندرجة في إطار الاستراتيجية الطاقية لبلوغ الأهداف المسطرة في الأجل المحددة.

وتؤكد المؤشرات الطاقية المسجلة حاليا أن المغرب يعرف تحولا طاقيا نوعيا، حيث تمثل الطاقات المتجددة حوالي 34% في المزيج الكهربائي بقدرة منشأة إجمالية تناهز 3.700 ميغاواط، كما أنها تساهم بحوالي 20% من الاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية. كما تم تقليص التبعية الطاقية من حوالي 98% سنة 2008 إلى حوالي 93% سنة 2019.

كما تم إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي للطاقات المتجددة وذلك من أجل تبسيط المساطر وتعزيز الشفافية وتحسين مناخ الأعمال وإعطاء الرؤية اللازمة للمستثمرين، حيث تمت بلورة مشروع قانون رقم 40.19 المغير والمتمم للقانون رقم 13.09، والذي سيحال على البرلمان قصد المصادقة. هذا بالإضافة إلى اعتماد مجموعة من النصوص الأخرى المؤطرة لهذا المجال من قبيل المرسوم رقم 2.18.74 المتعلق بالنظام الوطني لجرد انبعاثات الغازات الدفيئة، والذي يندرج في إطار وفاء بلادنا بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ ولاتفاق باريس.

وبشكل عام، فقد شهد مؤشر انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون الناجمة عن إنتاج وحدة كيلوواط ساعة من الطاقة الكهربائية انخفاضا ما بين سنتي 2002 و2018، يقدر بنسبة 2% كمتوسط تراجع سنوي، بفضل التطور المتزايد للطاقات المتجددة.

ولبلوغ الأهداف المسطرة، تعمل الحكومة على تنفيذ المخطط المتعدد السنوات للتجهيز الكهربائي، وبهم إنجاز قدرات إنتاجية جديدة تناهز 4213 ميغاواط خلال الفترة 2019-2023، بغلاف مالي يقدر بـ 47,9 مليار درهم، وذلك من أجل الاستجابة للطلب على الكهرباء، تمثل فيها القدرات الإنتاجية من مصادر متجددة 99,5%، منها 1606 ميغاواط من أصل ريحي، و2015 ميغاواط من الطاقة الشمسية و570 ميغاواط من الطاقة الكهرومائية.

2. الاندماج الجهوي للأسواق والشبكات الكهربائية

يمثل اندماج المغرب في المنظومة الطاقية الجهوية إطارا ملائما، ليس فقط لتطوير التبادل الطاق، بل أيضا لمواجهة تذبذب وتأرجح الإنتاج من أصل متجدد.

وفي هذا الصدد، يعمل المغرب على تعزيز روابطه الكهربائية مع الدول المجاورة، خاصة من خلال مشروع خط ربط كهربائي مع البرتغال بقدرة تبلغ حوالي 1000 ميغاواط، والذي تجري حاليا دراسة الجدوى الخاصة به.

بالإضافة إلى مشروع تعزيز الربط الكهربائي مع إسبانيا بخط ثالث تصل قدرته إلى 700 ميغاواط، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم، في فبراير 2019، بين المغرب وإسبانيا من أجل إنجاز خط كهربائي ثالث في أفق سنة 2026.

وفي السياق نفسه، يواصل المغرب عمله لتعزيز التبادل المستدام للكهرباء بين المغرب والدول الأوروبية (إسبانيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال). حيث تم التوقيع في دجنبر 2018 على إعلان مشترك بين الدول الموقعة من أجل تحرير السوق المتعلقة بالطاقات المتجددة.

3. تسريع تنزيل مخطط النجاعة الطاقية

بغية تعزيز الريادة المغربية في مجال التحول الطاقى، تم الشروع في تسريع تنزيل مخطط النجاعة الطاقية باعتبارها دعامة أساسية للاستراتيجية الطاقية الوطنية، من خلال تحسيس كافة الفاعلين العموميين والخواص، على المستويين المركزي والجهوي بأهمية النجاعة الطاقية، وذلك بهدف هو وضع النجاعة الطاقية في صلب اهتمامات الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، والسهر على أن تحترم كل الاستثمارات الجديدة مبادئ النجاعة الطاقية، وخاصة تلك التي تستفيد من الدعم العمومي.

وقد تمت بلورة برنامج للنجاعة الطاقية في الإدارات والبنيات العمومية، وتوجد في مرحلة المصادقة دراسات أخرى متعلقة بالثمين الطاقى للنفائيات وتطوير النقل الكهربائي وتطوير استعمال الطاقة الشمسية لضخ الماء في المجال الفلاحي.

كما تم تسريع وتيرة إصدار النصوص التنظيمية للقانون 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية، حيث تم إصدار المرسوم رقم 2.17.746 المتعلق بالافتحاص الطاقى الإلزامي وهيئات الافتحاص الطاقى، كما تم وضع مشروع مرسوم يتعلق بمقاولات الخدمات الطاقية على الأمانة العامة للحكومة للمصادقة. وآخر يتعلق بالأداء الطاقى الأدنى وبالعونة الطاقية للأجهزة والتجهيزات، في مسطرة المصادقة.

ثالثا- التدابير المرتبطة بتدبير الطلب على الماء

1. تدبير الطلب على الماء بشكل عام

يتم تدبير الطلب على الماء بشكل عام، من خلال:

✓ التخطيط الاستراتيجي وبرمجة المشاريع الرامية إلى تعبئة الموارد المائية من أجل تلبية الحاجيات المائية على المدى المتوسط والبعيد (إعداد المخطط الوطني للماء، والمخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية على صعيد مختلف الأحواض المائية)، بالإضافة إلى بلورة وتفعيل برامج للاقتصاد في الماء خاصة في مجال السقي.

وتنفيذا لمقتضيات قانون الماء 15-36، يتم حاليا تحيين المخطط الوطني للماء في أفق 2050، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل التغيرات المناخية وأثارها على الموارد المائية.

✓ التدبير الاستباقي والتشاورى لمياه حقينات السدود عبر إعداد برامج سنوية لتدبير المخزون المتوفر على مستوى السدود، وذلك لتلبية الحاجيات المائية لمختلف القطاعات، مع الأخذ بعين الاعتبار الأسبقيات وعلى رأسها ضرورة تأمين التزويد بالماء الصالح للشرب، وذلك بتنسيق مع كل الأطراف المعنية.

وبالموازاة مع هذه التدابير الاستباقية، تم تسطير عدد من التدابير والإجراءات في إطار السياسة المائية، بهدف تنمية العرض المائي وتأمين التزويد بالماء لمختلف الاستعمالات في أفضل الظروف، خاصة مع ارتفاع الطلب في ظل التغيرات المناخية التي تشهدها بلادنا، وهي كالتالي:

✓ مواصلة تعبئة المياه السطحية بواسطة السدود، حيث ستمكن السدود الكبرى، التي هي في طور الانجاز (14 سدا) والمبرمجة (36 سدا)، من الرفع من السعة التخزينية للسدود من 18.6 مليار م³ حاليا إلى 25 مليار م³ في أفق سنة 2030؛

✓ مواصلة عمليات التنقيب والبحث عن الموارد المائية الجوفية، واتخاذ كافة التدابير الرامية إلى عقلنة استعمال المخزون المائي الجوفي وحمايته من كل أشكال الاستنزاف؛
✓ اللجوء إلى تعبئة الموارد المائية غير التقليدية كتحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه العادمة؛

✓ العمل على تقوية شبكة الربط بين الأنظمة المائية التي تعرف فائضا في الموارد المائية يصعب تدبيره على المستوى المحلي وتلك التي تعرف خصاها.

2. مساعدة القطاع الفلاحي على تدبير الطلب على الماء

نظرا لارتباط استدامة الفلاحة بتدبير استعمال الموارد المائية، عمد مخطط المغرب الأخضر إلى وضع السقي ضمن برامج الإصلاحية الأفقية المهيكلية، وذلك بهدف مواجهة ندرة الموارد المائية وضمان إنتاج أكثر بكمية أقل من المياه وبطريقة مستدامة وتنافسية. وقد تمت ترجمة هذه الإصلاحات بشكل ملموس من خلال إرساء ثلاث برامج:

- البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي، الذي يهدف التحويل إلى السقي الموضعي (بالتنقيط) على مساحة تناهز 550 ألف هكتار في أفق 2020. وقد بلغت المساحة المنجزة إلى اليوم 585 ألف هكتار، متجاوزة الأهداف المسطرة في أفق 2020، وهو ما يمكن من اقتصاد أكثر من 1,6 مليار متر مكعب من مياه السقي؛
- برنامج توسيع الري على سافلة السدود، الذي يهدف إلى إنشاء مجالات جديدة للسقي وتعزيز الري في المجالات السقوية الحالية والقائمة حول السدود المنجزة أو في طور الإنجاز أو المبرمجة لتبلغ 160.450 هكتار في أفق 2020.
- الإعداد الهيدروفلاحي لمجالات السقي لتثمين الموارد المائية المعبئة بالسدود، وذلك عبر استثمار فلاحي مكثف. وقد بلغت المساحة المنجزة أو في طور الإنجاز، إلى غاية الآن، 117 ألف هكتار.

كما يتم اتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى الحفاظ على استدامة الموارد المائية، من خلال:

- استبدال الزراعات سريعة التأثر بقلّة الموارد المائية بأصناف نباتية ذات قدرة على مقاومة التغيرات المناخية، كأشجار الزيتون والنخيل والأركان والصبّار واللوز والتين والخروب. وقد بلغت المساحة المغروسة أكثر من 450 ألف هكتار ما بين 2008 و2018؛
- دعم البحث العلمي من خلال تطوير واستعمال أصناف نباتية محسنة جينيا من أجل مواجهة الجفاف وندرة الموارد المائية، خاصة بالنسبة للحبوب والقطاني، والخرائط الزراعية، والتدبير والمحافظة على التربة، ...؛
- دعم الفلاحين لإنجاز مشاريع فلاحية مستدامة، عبر التحفيزات والمساعدات المتاحة في إطار صندوق التنمية الفلاحية، وذلك لضمان تدبير فلاحي متكيف بشكل أفضل مع تغيرات المناخ، عبر دعم نظام الري الموضعي، ودعم البذور والشتلات التي تتميز بمقاومة أفضل للأمراض والجفاف ... إلخ.

رابعا- تدابير خاصة بالوقاية من الفيضانات

تعمل الحكومة على تحديث وعصرنة شبكات القياسات الهيدرومناخية، ووضع أجهزة الرصد والمراقبة والإنذار، وكذا شبكات الإشعار عن الحمولات. وفي نفس السياق تعمل المصالح المختصة بقطاع الماء على تدبير مياه حقينات السدود في فترة الحمولات، لاسيما إفراغات مياه الفيض اللازم، والقيام بها أثناء هذه الفترة لتأمين سلامة هذه المنشآت، وتقليل خطر الفيضان بمناطق السافلة.

وتنزىلا لمقتضيات قانون الماء، ثم إعداد مشروع مرسوم يتعلق بالحماية والوقاية من الفيضانات وتديير الأخطار المتصلة بها، والذي يشير إلى وضع مخططات الوقاية من أخطار الفيضانات قابلة للمراجعة وتتضمن تحديد المناطق المعرضة للفيضانات حسب ثلاث مستويات: ضعيف، ومتوسط ومرتفع ضمن أطلس المناطق المعرضة للفيضانات.

كما يتواصل العمل على تنزيل المخطط الوطني للحماية من الفيضانات، الذي تم إرساؤه سنة 2002، والذي مكن من إحصاء ما يقارب 400 موقعا مهددا على الصعيد الوطني، حيث تم إنجاز عدة عمليات لتقوية حماية ما يزيد عن 250 موقعا من الفيضانات تشمل السدود والمجاري الوقائية وتهيئة مجاري المياه، وهمت جل المدن المغربية، بميزانية 7.2 مليار درهم.

كما تجدر الإشارة إلى مجموعة من المشاريع الهيكلية الوقائية الهادفة إلى استشراق المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية على مستوى عدة مناطق من ربوع المملكة، والتي تشرف عليها كل من مديرية الأرصاد الجوية الوطنية (الرادارات) ومختلف وكالات الأحواض المائية (أنظمة للرصد والإنذار المبكر).

هذا، وقد تم إطلاق مشروع رائد، الأول من نوعه على مستوى التراب الوطني، خصص له غلاف مالي قدره 32.6 مليون درهما من طرف صندوق محاربة آثار الكوارث الطبيعية. ويتعلق الأمر ب «مشروع وضع نظام مندمج للمساعدة على تديير مخاطر الفيضانات»، تم إطلاقه يوم 24 من شهر شتنبر الماضي.

خامسا- تطوير الأرصاد الجوية الوطنية

في إطار استباق انعكاسات آثار الظواهر الجوية القصوى، تم إرساء استراتيجية لتديير المخاطر المتعلقة بالطوارئ الجوية والمناخية تهدف إلى توفير توقعات ونشرات إنذارية دقيقة على المستوى الزمني والمكاني تتيح استباقية كافية للتدخل العمومي. وستشكل هاته الاستراتيجية انتقالا من مفهوم إدارة الأزمات كردة فعل إلى إدارة معرفة المخاطر كفعل استباقي مبني على أساس علمي متطور وتكنولوجية حديثة، من خلال:

- تعزيز وتطوير الشبكة الوطنية للرصد الجوي بمحطات أوتوماتكية، شبكة رادارات جوية وبحرية ونظام لرصد الصواعق، بتكلفة إجمالية بلغت حيث بلغت التكلفة ما يناهز 146 مليون درهم في الفترة 2017-2019؛
- تعزيز القدرات الحسابية ووسائل الاتصالات وذلك بالاعتماد على حاسوب جد متطور ومنظومة معلوماتية حديثة لتجميع ومعالجة المعطيات؛

- تطوير النماذج العددية للتوقعات من أجل ضبط وتحسين دقة ومدى التوقعات الجوية والمناخية؛
- وضع منظومة جديدة للإنذار المبكر وذلك باعتماد نظام جديد لليقظة يمكن من مراقبة وتتبع الظواهر الجوية وتحديد ووصف المخاطر المحتملة على مدى 24 و48 ساعة وتقييم درجة خطورتها، حيث تم إصدار في سنة 2019، إصدار 101 نشرة إنذارية جوية عامة و135 نشرة إنذارية بحرية؛
- استعمال مختلف وسائل الاتصال من أجل إخبار السلطات المعنية بشكل استباقي عن مستوى مخاطر الطقس المرتقبة حسب المعطيات المتوفرة والإمكانات المتاحة، وإخبار المواطنين، عبر وسائل الإعلام، بمخاطر الطقس المرتقبة.

سادسا- إنجاز خرائط قابلية التعمير

حرصا على الأخذ بعين الاعتبار لبعد الأخطار والكوارث الطبيعية خلال دراسات التخطيط الحضري ولاسيما في مرحلة إعداد مختلف وثائق التعمير، واعتبارا للأهمية القصوى التي يكتسبها تحديد وتقييم المخاطر الطبيعية لحماية الساكنة والممتلكات من هذه المخاطر، عملت الحكومة على تقوية قدرات المجالات الترابية على مواجهة الأخطار والتكيف معها من خلال برنامج متكامل تم الالتزام به في البرنامج الحكومي، وبهم إنجاز 30 خريطة لقابلية التعمير في أفق 2021.

وستشكل خرائط القابلية للتعمير مرجعا أساسيا في مجال إنجاز مختلف وثائق التعمير باعتبارها تحدد بدقة المجالات المهددة بالأخطار الطبيعية (الخطر الزلزالي، خطر الفيضانات، خطر انجراف التربة) إضافة إلى المجالات القابلة للتعمير والتدابير التي يتعين اتخاذها حسب طبيعة المجالات التي تغطيها.

سابعا- مشروع الاستراتيجية الوطنية لإدارة المخاطر الطبيعية

في البداية يجدر التنويه بأن السلطات العمومية قامت باعتماد العديد من المخططات القطاعية التي تدمج مفاهيم الحد من مخاطر التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية الناجمة عنها في مجالات التنمية، والتي يمكن أن نذكر منها على وجه الخصوص:

- ✓ البرنامج الوطني لحماية البيئة؛
- ✓ البرنامج الوطني للحماية من الفيضانات؛
- ✓ البرنامج الوطني لتهيئة الاحواض المائية؛
- ✓ استراتيجية الحد من المخاطر الطبيعية الناجمة عن التقلبات الجوية الخطرة؛

✓ البرنامج الوطني للحد من الكوارث الطبيعية والوقاية منها للحفاظ على البنى التحتية الأساسية؛

✓ إجراءات الوقاية من الكوارث الطبيعية على مستوى المطارات؛

✓ إجراءات الوقاية من الكوارث الطبيعية على مستوى الموانئ؛

✓ برنامج عمل الدرك الملكي؛

✓ العديد من مشاريع التكيف مع تغير المناخ المحددة في قطاعي المياه والزراعة بالإضافة إلى دعم المشاريع؛

✓ البرنامج الوطني للتخفيف من آثار الموجات الباردة ... الخ.

ومن أجل تحسين الإطار المؤسسي لتدبير المخاطر الطبيعية وتقوية القدرات، عملت الحكومة خلال سنة 2019، على إعداد مشروع استراتيجية شاملة ومندمجة لتدبير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية، وفق منهجية تشاركية مع العديد من القطاعات المعنية، وبمساهمة الشركاء الدوليين، تشمل الفترة الممتدة ما بين 2020 و2030.

وتندرج هذه الاستراتيجية ضمن المقاربة الاستشرافية والوقائية للحد من خطورة آثار الكوارث الطبيعية أو التقليل منها، وذلك من خلال الانتقال من مقاربة ردة الفعل لتدبير الأزمات إلى مقاربة استشرافية تركز على الملاحظة والرصد واليقظة والتتبع والمراقبة والإنذار والتحسيس والوقاية، وهي مقاربة أبانت عن فعاليتها ونجاحتها وقللة تكلفتها على مستوى التجارب الدولية.

وتهدف هذه الاستراتيجية، التي توجد حالياً طور المصادقة، إلى تحديد المخاطر لفهم تردداتها وآثارها وترتيبها حسب الأولويات وتقييمها بطريقة مندمجة لتحديد حجمها واقتراح التدابير للتخفيف منها وكذا إدراج البعد الوقائي في تدبير انعكاسات هذه المخاطر الطبيعية.

وستشمل هذه الاستراتيجية أربع مخاطر، الأكثر حدة وتواتراً ببلادنا، والتي شهدتها مختلف بقاع التراب الوطني خلال العشرين سنة الأخيرة. ويتعلق الأمر بمخاطر الزلازل، والفيضانات وانجرافات التربة والتسونامي. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيق هدفين حيويين أساسيين:

✓ التقليل والحد من آثار التغيرات المناخية وتعزيز قدرة المواطنين ومؤسسات التراب الوطني على مواجهتها؛

✓ المساهمة في ضمان تحقيق تنمية ترابية مستدامة، شاملة لجميع فئات المجتمع، خاصة الهشة منه والمعرضة لآثار التغيرات المناخية، وقادرة على التكيف ومواجهة الأخطار المرتبطة بها.

وستتطرق هذه الاستراتيجية إلى خمس محاور عمل هي الآتية:

- تعزيز مبادئ وآليات الحكامة الجيدة على مستوى تدبير المخاطر الطبيعية؛
- تحسين معرفة وتقييم المخاطر؛
- وضع وتعزيز آليات الوقاية وكذا تنمية القدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية؛
- تحسين عمليتي الاستعداد للبناء وإعادة الإعمار؛
- التشجيع على البحث العلمي وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، وكذا تقوية قدرات الفاعلين المعنيين.

ومن أجل تنزيل محاور العمل هاته، ستركز الاستراتيجية على أربع دعائم أساسية:

- إشراك جميع الفاعلين سواء على المستوى المركزي أو المحلي وكذا الساكنة والفاعلين الاقتصاديين والأكاديميين المختصين في المجال، وذلك فيما يخص تنزيل وتنفيذ مخططات العمل التي ستنبثق عن هذه الاستراتيجية.
- تنوع مصادر تمويل المشاريع المرتبطة بالوقاية من المخاطر الطبيعية.
- التشجيع على البحث العلمي في مجال الوقاية من آثار الكوارث الطبيعية.
- تعزيز أشكال وسبل التعاون الدولي في هذا المجال؛

كما ستخضع هذه الاستراتيجية للمبادئ التوجيهية التالية:

- تبني المقاربة التشاركية الشاملة لجميع الفاعلين المعنيين؛
- اعتماد الوقاية كثقافة مبنية على العلوم والممارسات المكتسبة محليا؛
- تحميل المسؤولية لكافة الفاعلين المعنيين؛
- توحيد وترشيد وعقلنة الوسائل المعتمدة؛
- العمل والدأب على ملاءمة مضامين الاستراتيجية مع باقي أدوات التخطيط المعتمدة من طرف جل القطاعات الوزارية، لضمان تجانس والتقائية أهدافها؛
- الانفتاح حول المحيط الإقليمي والدولي والعمل على تكثيف الجهود في مجال محاربة آثار الكوارث الطبيعية، عن طريق ربط قنوات للتواصل والتنسيق، لاسيما في المحافل الدولية ذات الصلة بالميدان؛
- إدراج الطابع البنيوي الذي تتسم به المشاكل الناجمة عن تغير المناخ.

المحور الثاني: الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة آثار بعض الكوارث الطبيعية

تعمل الحكومة على تنزيل جملة من الإجراءات الرامية إلى التصدي لآثار الكوارث والتخفيف من آثار التغيرات المناخية بهدف حماية الأرواح والممتلكات والأنشطة الاقتصادية. من خلال التدخل في مجموعة من المجالات، ومن أهمها الفيضانات والجفاف والزلازل.

أولاً- دور الصناديق الموجهة لمحاربة آثار الكوارث الطبيعية

عملت الحكومة على إحداث وتمويل العديد من الصناديق التي تساهم في الوقاية والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، وكذا جبر وتعويض الأضرار التي تحدثها هذه الكوارث، وأهمها ما يلي:

1. الصندوق الوطني لمكافحة آثار الكوارث الطبيعية

يعنى هذا الصندوق، المحدث بموجب قانون المالية لسنة 2009، بمكافحة آثار الكوارث الطبيعية بكل مظاهرها من زلازل وفيضانات وانهيارات وحركة الأراضي وظواهر التعرية الساحلية وتسونامي، كإطار تمويلي للمشاريع التي تندرج ضمن إطار الوقاية من الكوارث الطبيعية والحد من آثارها السلبية.

وخلال سنة 2014 تم اعتماد مقاربة جديدة تقوم على تبني استراتيجية وقائية من مخاطر الكوارث الطبيعية بدلا من سياسة رد الفعل المبنية على إصلاح آثار ما بعد الكارثة التي تعتبر مكلفة للغاية، وذلك من خلال مقاربة مبتكرة لبرمجة تمويلات صندوق تعتمد على تدارس طلبات المشاريع بناء على مجموعة من الشروط المحددة بموجب دفتر التحملات، وترسيخ آليات للحكامنة المؤسسية عبر إحداث لجنة القيادة ولجنة وطنية لانتقاء المشاريع وكتابة لهذا الصندوق.

وفي هذا الإطار، تم تمويل أكثر من 100 مشروع متعلق بمكافحة آثار الكوارث الطبيعية بغلاف مالي يتجاوز ملياري درهم وبمساهمة مالية للصندوق الوطني لمكافحة آثار الكوارث الطبيعية في حدود 700 مليون درهم، وذلك في إطار طلبات المشاريع لسنوات 2015 إلى 2018، كما تم في إطار طلب المشاريع لسنة 2019 انتقاء 38 مشروع للتمويل المشترك باستثمار إجمالي بلغ 430 مليون درهم، سيساهم فيها الصندوق بـ 139,05 درهم.

2. صندوق الآفات الطبيعية

يغطي هذا الصندوق المحدث سنة 1993 مجموعة من الآفات وهي الفيضانات والجفاف وأضرار السيول واجتياح الجراد، ويتم الإعلان عن وجود حالة الآفة الطبيعية بقرار مشترك لوزراء الفلاحة والمالية والداخلية بناء على تقرير تعدده المصالح التقنية لوزارة الفلاحة.

وقد تم استعمال الصندوق لتمويل مساهمة الدولة في التأمينات المكتتبة من طرف الفلاحين ضد الآفات المناخية، كما تم استعماله كذلك في تغطية التكاليف المرتبطة بنظام التأمين المحدث لفائدة الفلاحين.

3. صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية

تم إحداث هذا الصندوق بموجب المادة 15 من القانون رقم 110-14، المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية، والذي أحدث نظاما مؤسساتيا غايته تغطية مخاطر الوقائع الكارثية وتنظيم تدبير عملية تعويض المتضررين، في إطار منظومة تعتمد على الحكامة الجيدة والتسيير المعقلن للموارد.

وينص القانون على إحداث نوعين من التأمين؛ أحدهما موجه للأشخاص الذين يتوفرون على عقد للتأمين، وآخر يخص نظاما للتضامن مع الأفراد الذين لم يبرموا في السابق أي عقد للتأمين، ويتطلع القانون إلى وضع حد أدنى للتعويض لفائدة الأشخاص الذين تضررت أبنيتهم أو فقدوا المسكن الرئيسي بسبب كارثة طبيعية، كما يتناول القانون تغطية الأضرار البدنية والمادية الناجمة عن الفيضانات والزلازل، والأعمال الإرهابية.

وسيمول الصندوق الخاص بتعويض ضحايا الكوارث الطبيعية، من تحويلات شركات التأمين وإعادة التأمين، ومساهمة المؤمن له، ومساهمة الدولة من خلال الميزانية العامة. وتستفيد من التأمين، الأسر التي لحقها الضرر، والمفقودون جراء حدوث كارثة، إذا وردت أسماءهم في السجل الوطني لتعداد الضحايا.

وحدد مبلغ تعويض الأشخاص الذي فقدوا منازلهم الرئيسية جراء الكوارث الطبيعية في مبلغ لا يقل عن 250 ألف درهم.

ومن أجل تفعيل هذا الصندوق، صدر المرسوم رقم 2.19.244 بإحداث رسم شبه ضريبي يسمى "رسم التضامن على الوقائع الكارثية" لفائدة صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية بمعدل 1% من مبلغ الأقساط أو الأقساط الإضافية أو الاشتراكات المؤداة بموجب عقود التأمين الخاضعة للضريبة على عقود التأمين باستثناء عقود التأمين على الحياة.

ثانيا- التدابير العملية الخاصة بمواجهة آثار بعض الكوارث الطبيعية

1. تقوية جهاز الوقاية المدنية

تعمل الحكومة على تعزيز البنيات التحتية للوقاية المدنية، حيث تم خلال الفترة الممتدة ما بين 2016 و2019 إنجاز 3 مقرات للقيادات الجهوية للوقاية المدنية ومقرين للوحدات الجهوية المتنقلة للتدخل، بلغت الكلفة المالية لهذه المشاريع ما يناهز 41 مليون درهم.

كما تم أيضا إنجاز مستودعين جهويين لتخزين معدات الإغاثة وإيواء المنكوبين (أفرشة، أغطية، خيام، ...) بكلفة 10 ملايين درهم من ميزانية الوقاية المدنية. كما تم تفويض ما يناهز 23 مليون درهم إلى العمالات والأقاليم قصد إحداث 10 مراكز إغاثة.

كما تم بناء 4 مراكز إغاثة على مستوى الطريق السيار بكل من فاس الشرقية ومكناس الشرقية وسيدي علال التازي والبئر الجديد بغلاف مالي قدره 3 ملايين درهم. وقد بدأ العمل بهذه المراكز منذ أبريل 2018.

وتأتي هذه المشاريع في إطار الجهود التي تقوم بها الوقاية المدنية على الصعيد العملياتي قصد تعزيز تواجدها على المستوى الترابي وتطوير قدرات مصالحها وتحديثها ومدتها بالوسائل اللوجستيكية الكفيلة بالرفع من مستوى أدائها في مجال الوقاية والإنقاذ من الحوادث والكوارث وتقليص مدة تدخل فرق الإنقاذ والتكفل بالمنكوبين.

2. دعم التدخلات في مجال إصلاح آثار الفيضانات

فضلا عن التدابير الاستباقية والوقائية المشار إليها سابقا، تعتمد الحكومة جملة من التدابير والإجراءات للتعامل مع مخاطر الفيضانات، عند حدوثها، بغية الحد من تأثيراتها السلبية، وتهدف هذه الإجراءات إلى استعادة خدمة المقاطع المتضررة في أحسن الظروف وفي أسرع وقت ممكن. وتتجلى هذه التدخلات فيما يلي:

- نشر بلاغات من أجل إخبار العموم بنقط الانقطاع والتحويلات المحتملة للمسار؛
- إزاحة العوائق وتنظيف قارعة الطرق؛
- العمل على إعادة الفورية أو على المدى القريب لحركة السير، وذلك بفضل الحركية المعتمدة بالنسبة لآليات الأشغال العمومية على المستويين الوطني والجهوي؛
- تطوير حلول جديدة للعبور المؤقت عبر تحويل المسار أو تركيب قناطر الإغاثة.

إضافة إلى تقييم الأضرار التي لحقت بالبنيات التحتية وتطعيم بنك المعطيات المتعلقة بالنقط الحساسة، وبالتالي برمجة الدراسات وأشغال الترميم الواجب القيام بها.

3. تدير المخاطر الناجمة عن الجفاف

من أجل التأقلم مع التغيرات المناخية وانعكاساتها السلبية على الموارد المائية، ومواصلة الجهود الرامية إلى دعم التزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي، خاصة خلال فترات الجفاف، وبالمناطق التي تعرف خصا، يتم تنفيذ برنامج استعجالي لمواجهة الخصا من الماء، وتأمين التزويد بالماء الصالح للشرب، بالمناطق التي تتأثر بفعل فترات الجفاف، وذلك عبر:

- تكثيف عمليات التنقيب عن المياه الجوفية؛
- التزويد بالماء الصالح للشرب وسقي الأشجار المثمرة بواسطة الشاحنات الصهرجية؛
- الرفع من القدرة الإنتاجية للماء الصالح للشرب ببعض المراكز القروية وشبه الحضرية؛
- إنشاء نقاط لتوزيع الماء من أجل إرواء الماشية؛
- ترميم وصيانة قنوات السقي بالدوائر السقوية الصغرى والمتوسطة.

4. رابعا- تدير المخاطر الناجمة عن الزلازل

يتسم هذا الخطر بكونه صعب التوقع، وبأضراره الكبيرة، وبالتالي فإنه يتطلب الإعداد المسبق للوسائل والتدابير الملائمة الكفيلة بمواجهته بالسرعة والفعالية اللازمين.

وقد وضع المعهد الوطني للجيوفيزياء سنة 2003 خريطة زلزالية للمغرب وللجهات المحاذية على سلم 1/500000. وقد تم الاعتماد في وضع هذه الخريطة على معطيات زلزالية مسجلة منذ بداية القرن الماضي.

وعلى إثر الزلزال الذي ضرب الحسيمة سنة 2009، تم تجهيز المعهد الوطني للجيوفيزياء ببنية تحتية جديدة للمراقبة والتتبع، حيث تتوفر على شبكة زلزالية رقمية V-SAT من أجل الإنذار والمراقبة، تضم 50 مركزا. ولمواجهة كل خطر ناتج عن عدم فعالية نظام التواصل عبر الأقمار الاصطناعية، يعتمد المعهد على حيزين على مستوى قمرين اصطناعيين مختلفين بحيث يتحمل كل واحد منهما نصف المحطات الزلزالية، مما يسمح بالقيام بمتابعة زلزالية آنية.

كما تحرص الحكومة على تطبيق ضابط البناء المضاد للزلازل الذي يهدف إلى ضمان السلامة العامة خلال الزلزال واستمرار الخدمات الأساسية وحماية الممتلكات، حيث يحدد هذه الضابط طريقة تقييم التأثير الزلزالي على المباني الذي يتعين أخذه بعين الاعتبار في حساب المباني ومعايير التصميم والمقتضيات التقنية الواجب اعتمادها لتمكين هذه المباني من مقاومة الزلازل.

لا بد من التأكيد على أن تدير آثار الكوارث الطبيعية هو مسؤولية مشتركة تتطلب انخراط الجميع، إدارات عمومية وجمعيات المجتمع المدني كل في مجاله، دون أن ننسى الدور المحوي الذي يجب أن يضطلع به المواطن في هذا المجال، من خلال توخي الحيطة والحذر وعدم المخاطرة في حال حدوث كوارث طبيعية.

كما أن الحكومة عازمة على اعتماد استراتيجية شاملة ومندمجة لتدير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية للفترة الممتدة ما بين 2020 و2030، وتنزيلها وفق منهجية تشاركية تضمن انخراط كافة الفاعلين، بما يضمن نجاعة وفعالية تدخلاتهم، سائلين الله عز وجل أن يحفظ بلادنا من الكوارث.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.